بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

1445
2023

منشور رقم: 3 / 2023

السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون

والمندوبان الساميان والمندوب العام

الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024.

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

يأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024، في سياق دولي يطبعه توالي الأزمات وتصاعد التوترات الجيوسياسية التي ألقت بتداعياتها على النمو الاقتصادي، وعلى القدرة الشرائية في مختلف أنحاء العالم، نتيجة ارتفاع الضغوط التضخمية التي تفاقمت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، لاسيما سنة 2022 التي بلغ معدل التضخم خلالها ما يعادل 8.7% على الصعيد العالمي، و8.4% في منطقة اليورو، و8% في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد نجحت الحكومة، تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، في مواجهة هذه الضغوط وفي تدبير هذه الأزمات المتلاحقة والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، عبر سياسة فعالة تقوم على بعدين متكاملين، أولهما استباقي ينبني على مواجهة الإكراهات الظرفية وتقليص آثارها المباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المستوى المعيشي للمواطنين، وثانيهما هيكلي طويل الأمد يقوم على المضي قدما في تنزيل الإصلاحات الضرورية لتحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق معدلات نمو أكبر، لخلق المزيد من فرص الشغل، مع استعادة الهوامش المالية الكفيلة بتوفير التمويل الضروري لهذه الإصلاحات.

وهكذا، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات الاستباقية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ودعم القطاعات المتضررة جراء توالي الأزمات، وهو ما كلف ميزانية الدولة نفقات إضافية بلغت 40 مليار درهم برسم سنة 2022، وما يزيد عن 10 مليار درهم خلال السنة الحالية.

وقد مكنت هذه الإجراءات من الحد من ارتفاع التضخم وحصره في معدل 6,6% عند نهاية سنة 2022، كما أن التدابير التي تم اتخاذها بداية سنة 2023، لا سيما دعم المواد الأساسية، ودعم الأعلاف المخصصة للمواشي والدواجن، والمواد الأولية الفلاحية المستوردة، قد ساهمت في تراجع معدل التضخم من 10.1% خلال شهر فبراير إلى 5,5% نهاية شهر يونيو 2023، ومن المتوقع أن يتم حصر هذا المعدل في حدود 5,6% مع نهاية هذه السنة.

وإلى جانب الإكراهات المرتبطة بالسياق الدولي، تشكل ندرة المياه، التي تفاقمت نتيجة توالي سنوات الجفاف خلال الفترة الأخيرة، تحديا كبيرا بالنسبة لبلادنا. وهو ما حرصت الحكومة على مواجهته من خلال التسريع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، مع الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الماء ب5 ملايير درهم، برسم قانون المالية لسنة 2023، وفتح اعتمادات إضافية ب1,5 مليار درهم خلال نفس السنة، وذلك تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

وبالموازاة مع حرصها على مواجهة التداعيات الظرفية على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى مجموعة من القطاعات الحيوية، فقد واصلت الحكومة مجهوداتها الرامية لتنزيل مختلف الأوراش الإصلاحية التي التزمت بها، تفعيلا للتعليمات الملكية السامية ولتوصيات النموذج التنموي الجديد. ويأتي على رأس هذه الإصلاحات تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح المنظومتين الصحية والتعليمية، إلى جانب تنزيل ميثاق الاستثمار، وتنزيل الاستراتيجية السياحية، والاستراتيجية الطاقية،...

وإذا كانت الحكومة قد تمكنت من تخصيص الاعتمادات الضرورية للحد من تبعات الظرفية الحالية، ولمواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية، فإنها قد حرصت في الوقت نفسه على تعبئة الموارد الضرورية لتمويل هذه الاعتمادات، وذلك بالموازاة مع عملها على تقليص عجز الميزانية حفاظا على استدامة المالية العمومية. وعليه، فقد تم تقليص عجز الميزانية من 7,1% سنة 2020، إلى 5,9% سنة 2021، ثم إلى 5,1% سنة 2022. كما عرف النصف الأول من سنة 2023 مواصلة الدينامية الإيجابية للموارد، حيث ارتفعت الموارد الضريبية ب4% أي بما يعادل 5.3 مليار درهم.

وقد عرف الاقتصاد الوطني نفس الدينامية، منذ بداية سنة 2023، حيث أنه وبعد أن تم تسجيل معدل نمو ب3.5% خلال الفصل الأول من هذه السنة، تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق معدل نمو ب3.2% خلال الفصل الثاني، و3.4% خلال الفصل الثالث، مقابل 2% و1.9% المسجلين خلال هذين الفصلين على التوالي من سنة 2022.

وتأتي هذه المؤشرات الإيجابية نتيجة لاستعادة مجموعة من القطاعات الاقتصادية لنشاطها، حيث يقدر ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية ب 6,3% خلال الفصل الثاني من السنة الحالية، بعد انخفاض يقدر ب 13,5% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. كما يقدر نمو القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية ب3%، مدفوعة بتحسن الطلب الخارجي، حيث ارتفع حجم الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 12,4%، وذلك بفضل ارتفاع صادرات صناعة السيارات ب 34.3%، وصادرات الصناعات الالكترونية والكهربائية ب 33.3%، وصادرات صناعات النسيج والصناعات الجلدية ب 13.6%.

إضافة إلى ذلك، يشهد قطاع السياحة دينامية جد إيجابية منذ سنة 2022، حيث بلغ عدد السياح الوافدين 11 مليون سائح، وهو ما يعادل استرجاع السياح بنسبة 84% مقارنة مع سنة 2019، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه المتوسط العالمي 63%. وقد ترتب عن هذا الانتعاش تحصيل مداخيل سياحية قياسية بالعملة الصعبة ناهزت 94 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 19% مقارنة مع سنة 2019. وقد تسارعت هذه الدينامية الإيجابية منذ مطلع سنة 2023، حيث استقبلت بلادنا ما يزيد عن 6,5 مليون سائح، خلال الفترة الممتدة من شهر يناير إلى نهاية شهر يونيو 2023، محققة بذلك حوالي 47.9 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، أي بزيادة تناهز 68.9% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022، ومن المتوقع أن تتعزز هذه الدينامية خلال المرحلة المقبلة عبر التدابير التي جاءت بها خارطة الطريق 2023-2026 للقطاع السياحي.

وبدورها، فقد سجلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ارتفاعا ملموسا خلال الفترة الممتدة من شهر يناير إلى متم شهر يونيو 2023 لتبلغ 55.3 مليار درهم، مقابل 48.6 مليار درهم المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2022، وهو ما يشكل زيادة تقدر ب13.9%. هذا، ويتوقع أن يستقر نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام في معدل 3,4% مع نهاية سنة 2023.

وعلى العموم، فإن الحكومة عازمة على تعزيز هذه الدينامية، خلال سنة 2024، **عبر مواصلة العمل بكل جدية وتفان من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية**، ومختلف مرتكزات البرنامج الحكومي، **وذلك للارتقاء بمسار بلادنا التنموي إلى مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى، التي يستحقها المغاربة.**

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للقرار الحكيم لجلالة الملك حفظه الله، بتقديم ملف ترشيح مشترك، مع أصدقائنا في إسبانيا والبرتغال، لاحتضان نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2030، فإن الحكومة

ستعبئ كل الإمكانيات وتهيئ كل الظروف لضمان إعداد ملف متكامل يرقى لطموحات جلالته بأن تكون هذه الكأس تاريخية، على جميع المستويات.

- **أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2024**

تفعيلا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله **خاصة تلك المتضمنة في خطاب العرش**، وتجسيدا لمرتكزات البرنامج الحكومي، تم اعتماد الأولويات الأربع التالية لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2024:

1. توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية؛
2. مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛
3. مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛
4. تعزيز استدامة المالية العمومية.

1. توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية

من الأكيد أن التدابير التي اتخذتها بلادنا من أجل التحكم في مستوى التضخم وإعادته إلى مستويات ما قبل الأزمة، قد بدأت تؤتي ثمارها من خلال ما تم تسجيله من انخفاض في معدل التضخم خلال الأشهر الأخيرة. لكن ورغم ذلك، فإنه ينبغي مواصلة تدابير اليقظة والتتبع، مع تكثيف الجهود لتحقيق التوازن الضروري بين السياسة الميزانياتية والسياسة النقدية، وذلك من أجل خفض معدل التضخم إلى مستوى يعادل 3.4% سنة 2024، و2% ابتداء من سنة 2025. ومن هذا المنطلق، سيتم العمل على توطيد التدابير الرامية لدعم المواد الأولية الفلاحية والأعلاف، موازاة مع تطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع في إطار استراتيجية الجيل الأخضر التي ستواصل الحكومة تنزيلها خلال سنة 2024، ولا سيما من خلال الحرص على تفعيل الالتزامات التي تضمنها 19 عقد-برنامج التي تم التوقيع عليها بداية السنة الحالية، باعتمادات تفوق 110 مليار درهم، منها 42 مليار درهم كمساهمة من الدولة.

ونظرا للطابع الاستراتيجي الذي تكتسيه قضية الماء، وللرعاية السامية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذه القضية، والتي كانت موضوع توجيهات سامية من جلالته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، ستعمل الحكومة على تسريع تنزيل مكونات البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، الذي يبلغ الغلاف المالي المخصص له 143 مليار درهم خلال الفترة 2020-2027. كما ستحرص على مضاعفة الجهود لرفع التحديات الحالية

والمستقبلية لهذه الإشكالية، وذلك وفق مقاربة متعددة الأبعاد تعتمد أساسا على ترشيد استعمال المياه، والتدبير الأمثل للطلب بالموازاة مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية.

وعليه، فإن القطاعات والهيئات المعنية مدعوة إلى مضاعفة اليقظة، والتحلي بالفعالية في تنفيذ المشاريع المبرمجة وفقا للجدول الزمني المحدد لها، وعلى الخصوص:

- تسريع مشروع الربط بين الأحواض المائية لسبو وأبي رقراق؛
- مواصلة إنجاز السدود للرفع من قدرة التخزين من المياه العذبة؛
- تسريع مشاريع تعبئة المياه غير التقليدية، من خلال برمجة محطات لتحلية مياه البحر، والرفع من حجم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- تعزيز التزود بالماء الصالح للشرب في العالم القروي.

وبشكل عام، فإن الحكومة عازمة على تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية والحد من تأثيراتها، عبر مقاربة مندمجة ومتكاملة، تقوم على تعزيز الإطار المؤسساتي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية. هذا، إلى جانب تعزيز التدابير التحفيزية ذات الطابع البيئي، واتخاذ التدابير الرامية لتشجيع الأدوات المالية الخضراء بالتشاور مع بنك المغرب والمؤسسات المالية المختصة.

2. مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية

لقد وضعت الحكومة هدف إرساء أسس الدولة الاجتماعية على رأس أولويات البرنامج الحكومي، وذلك وفق رؤية تجمع بين ترصيد المكتسبات التي راكمتها بلادنا بقيادة ملكية حكيمة في المجال الاجتماعي، وتقديم حلول هيكلية لمعالجة مكامن الهشاشة التي تشوب بعض السياسات العمومية المرتبطة بتنمية الرأسمال البشري.

ومن هذا المنطلق، ستواصل الحكومة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، حيث مكنت المجهودات التي بذلتها، في ظرف وجيز، من وضع الترسانة القانونية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك من خلال المصادقة على مجمل النصوص ذات الصلة بأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاصة بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، وبفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وكذا بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

ونتيجة لذلك فقد نجحت الحكومة في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وفق الأهداف والإطار الزمني المحدد له، من خلال انتقال المستفيدين سابقا من نظام "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك ابتداء من فاتح دجنبر 2022. وهو ما منح الإمكانية لحوالي 4ملايين أسرة فقيرة للولوج إلى العلاج بالمستشفيات العمومية والخاصة، مع تحمل الدولة لاشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك بغلاف مالي سنوي يقدر ب 9,5 ملايير درهم.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ستعمل الحكومة على إطلاق برنامج التعويضات العائلية قبل متم سنة2023 ، وذلك وفق رؤية جديدة، تقوم على تحسين استهداف الفئات الاجتماعية المستحقة للدعم .وستتم تعبئة الموارد الضرورية لتمويل هذا البرنامج، طبقا لمقتضيات القانون رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، من خلال إصلاح مجموعة من البرامج الاجتماعية القائمة، والتي كانت تعاني من اختلالات على مستوى الاستهداف، وذلك تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش المجيد لسنة 2018.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة تنزيل منظومة الاستهداف عبر تسخير جميع الإمكانيات المالية واللوجستية لتعزيز عملية التقييد في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية والوحيدة لمنح الدعم وضمان نجاعته.

ونظرا للدور الذي يلعبه قطاع الصحة في إرساء أسس الدولة الاجتماعية، وفي إنجاح ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على وجه الخصوص، وبعد استكمال الإطار القانوني لتأهيل المنظومة الصحية الوطنية، ستعمل الحكومة على مواصلة إصلاح هذه المنظومة، خاصة فيما يتعلق بتأهيل العرض الصحي، عبر مواصلة بناء وتجهيز المستشفيات الجامعية الجديدة بالرباط وأكادير والعيون، وإطلاق أشغال بناء وتجهيز مستشفيات جامعية جديدة أخرى بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم. هذا إلى جانب مواصلة إنجاز برنامج إعادة تأهيل ما يقارب 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، ومواصلة تطوير النظام المعلوماتي المندمج، مع العمل على تنزيل قانون الوظيفة الصحية، وإحداث المجموعات الصحية الترابية.

ووعيا منها بأهمية إصلاح منظومة التربية والتكوين كإحدى ركائز الدولة الاجتماعية، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية 2022-2026، التي ترتكز على 12التزاما عمليا تتمحور حول التلميذ والأستاذ والمؤسسة التعليمية. وتروم هذه الالتزامات تمكين التلاميذ من التعلمات الأساسية، ومواكبتهم من أجل استكمال تعليمهم الإلزامي، إلى جانب الارتقاء

بمهنة التدريس وجعلها أكثر جاذبية، ولا سيما من خلال تمكين الأساتذة من تكوين أساسي ومستمر ذي جودة، وإحداث نظام أساسي جديد موحد ومحفز، وتجديد المقاربات البيداغوجية والأدوات الرقمية لتسهيل عمل الأساتذة وتعزيز أثره على المتعلمين، داخل مؤسسات حديثة تساهم في خلق مناخ وبيئة تعليمية محفزة.

وبالموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة تنزيل خارطة الطريق لتعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028، من خلال إحداث حوالي 4000 وحدة تعليمية سنويا، مع تمكين المربيات والمربيين من التكوين الجيد، وذلك لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 6سنوات، في العالم القروي على وجه الخصوص.

كما ستعمل الحكومة على تفعيل مضامين المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار(PACTE ESRI) ، الذي يهدف إلى إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية، يكرس التميز الأكاديمي والعلمي ويدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. وينبني هذا النموذج على منظومة ناجعة للحكامة المؤسساتية للقطاع، وعلى إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج يهدف إلى الارتقاء بنظام LMD المتعلق بالإجازة والماستر والدكتوراه، وذلك من خلال تعزيز مسارات التعلم بمهارات ذاتية وكفاءات أفقية لتعزيز الارتباط بالهوية المغربية وتقوية الرابط الاجتماعي، مع إدماج إشهادات في المهارات اللغوية والرقمية، وتطوير إمكانيات التدريس بالتناوب بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي. هذا بالإضافة إلى تطوير البحث العلمي، عبر العمل على تخريج جيل جديد من طلبة الدكتوراه بمعايير دولية، قادرين على إنجاز أبحاث مبتكرة في المجالات ذات أولوية وطنية، حيث سيتم في مرحلة أولى إطلاق برنامج لتكوين 1.000 طالب دكتور -مدرب سنويا، وهو ما سيمكن من توفير مشتل للكفاءات القادرة على تجديد هيئة الأساتذة الباحثين، الذين ستتم إحالة أعداد مهمة منهم على التقاعد خلال السنوات القادمة.

وعلاقة بالسياسة المتكاملة التي انتهجتها في مجال التشغيل، ستواصل الحكومة تنزيل النسخة الثانية من برنامج " أوراش" من أجل بلوغ هدف إحداث 250 ألف منصب شغل ، حيث عرفت هذه النسخة، منذ إطلاقها في شهر مارس 2023، عددا من المستجدات التي تهدف إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب، خاصة في الشق المتعلق بأوراش دعم الإدماج المستدام، حيث تم فتح باب الاستفادة من هذا الشق لفائدة المقاولات الصغرى التي لا يتعدى رقم معاملاتها السنوي 10 ملايين درهم خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كما تم تمكين غير حاملي الشواهد، المستفيدين من منحة التشغيل، من الاستفادة من تكوينات تأهيلية ممولة من طرف الدولة لتعزيز قدراتهم وملائمتها مع خصوصيات

مناصب الشغل. وقد رصدت الحكومة غلافا ماليا سنويا يقدر ب 2.25 مليار درهم خلال سنتي 2022 و2023 لهذا البرنامج الذي ستعمل على استكمال تنزيله خلال سنة 2024.

أما بالنسبة لبرنامج "فرصة"، الذي يهدف إلى مواكبة وتمويل 10.000 من حاملي المشاريع خلال سنة 2023، فقد حقق بدوره تقدما ملموسا في نسبة الإنجاز، حيث تم قبول أزيد من 30.000 مشروع تهم مختلف القطاعات الاقتصادية، موزعة على مختلف العمالات والأقاليم، منها 23.000 مشروع تتم مواكبة حاملها في إطار الحاضنات المحدثة لذلك، كما استفاد 1.400 مشروع من التمويل. وتحرص الحكومة على التتبع والمواكبة البعدية لحاملي المشاريع، مع مراعاة مبادئ العدالة المجالية ومقاربة النوع التي تهدف من خلالها إلى رفع نسبة استفادة النساء من 20% المسجلة برسم النسخة الأولى، إلى 30% برسم النسخة الثانية لهذا البرنامج، الذي خصصت له الحكومة غلافا ماليا سنويا يقدر ب1.25 مليار درهم برسم سنتي 2022 و2023. كما ستعرف سنة 2024 إنجاز تقييم شامل لهذا البرنامج قصد استصدار دليل مرجعي للممارسات الجيدة في مجال مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، من أجل انطلاقة واعدة في هذا المجال.

ونظرا لكون السكن من أبرز تجليات الدولة الاجتماعية، فقد قامت الحكومة بتبني مقاربة جديدة تقوم على دعم الطلب، من خلال إحداث إعانات مالية مباشرة لدعم السكن لفائدة الراغبين في اقتناء مساكن مخصصة للسكن الرئيسي .

إضافة إلى ذلك، وفي إطار الاهتمام المتواصل الذي توليه الحكومة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، فإنها ستواصل مجهوداتها الرامية إلى تحسين ظروف عيش المواطنين، من خلال محاربة مظاهر الإقصاء الاجتماعي والمجالي، عبر إيجاد حلول لمشاكل السكن الغير اللائق، ومواصلة برنامج مدن بدون صفيح، والمشاريع الرامية إلى تأهيل المباني الآيلة للسقوط، وكذا عبر تحسين الولوج إلى مرافق وتجهيزات القرب في إطار برامج سياسة المدينة. كما ستعتني الحكومة بالجانب المتعلق بالمحافظة على المباني التقليدية والتراث المعماري بصفة عامة، وبإعادة تثمين المدن العتيقة بصفة خاصة، لما لذلك من أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية من شأنها تحفيز وتحسين تنافسية وجاذبية هذه المجالات.

ووفق نفس المنظور، ستواصل الحكومة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، الذي يحظى بعناية ملكية سامية، نظرا لمساهمته الفعالة في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، خصوصا فيما يتعلق بمؤشرات الولوجية وتمدرس الفتيات بالعالم القروي، وتنمية الأنشطة

الاقتصادية غير الفلاحية، وفك العزلة عن المواقع السياحية، وتحسين ظروف التزود بالماء الصالح للشرب.

علاوة على ذلك، ستواصل الحكومة تنزيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، حيث ستعمل على مواصلة تنزيل مختلف البرامج المسطرة لهذه المرحلة، خاصة فيما يتعلق بمواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، إضافة إلى الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة بالخصوص على مستوى الصحة والتعليم.

وفي إطار مجهوداتها الرامية إلى الارتقاء بوضعية المرأة وتوطيد الإدماج الاجتماعي للأسر، ستعمل الحكومة على تنزيل استراتيجية "جسر" التي تهدف على الخصوص إلى رفع نسبة مشاركة النساء في تنمية الاقتصاد الوطني، وتقليص نسبة انتشار العنف ضد النساء، وتحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، والتكفل بالأشخاص المسنين.

كما ستعمل الحكومة على تنزيل الاستراتيجية الثقافية التي ترتكز بالأساس على حماية وتثمين التراث الثقافي المغربي، وتعزيز البنية التحتية الثقافية في جميع أنحاء المملكة، وتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي والدبلوماسية الثقافية. وستعرف سنة 2024، تنزيل البرامج الرئيسية لهذه الاستراتيجية التي تهدف على الخصوص إلى جعل التراث الثقافي الوطني رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي، وتجديد وتوسيع البنيات التحتية الثقافية على مستوى المملكة، وملاءمة السياسات العمومية لجعل الثقافة خدمة عمومية فعلية لفائدة المواطنين.

وباعتبارها مكونا رئيسيا للثقافة وللهوية المغربية الأصيلة والغنية بتعدد روافدها، وتأكيدا على الالتزام الثابت للحكومة بالمضي قدما في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العمومية، فقد تم اعتماد رأس السنة الأمازيغية، الذي يوافق 14يناير من كل سنة، عطلة وطنية رسمية مدفوعة الأجر، وذلك تنفيذا للقرار الملكي السامي بهذا الخصوص، وتكريسا للطابع الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية. كما ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة تنزيل خارطة الطريق التي أعدتها لهذه الغاية، والتي تتضمن 25 إجراءاً تشمل إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات والخدمات العمومية، وفي التعليم، والصحة، والعدل، والإعلام السمعي البصري، والتواصل، والثقافة.

وتأكيدا على الأهمية التي يحظى بها مغاربة العالم من طرف الحكومة، ونظرا للأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم بها جاليتنا داخل الوطن وخارجه، ستعمل الحكومة على تكثيف مجهوداتها الرامية إلى تحسين شروط ولوج جاليتنا بالخارج إلى أرض الوطن، وإلى مختلف المرافق العمومية وفي أحسن الظروف. كما ستضاعف الحكومة مجهوداتها الرامية إلى تقوية فعالية ونجاعة المنظومة المؤسساتية المخصصة لمغاربة العالم، وتعبئة كفاءاتها خدمة لتنمية المغرب وإشعاعه، مع إيلاء عناية خاصة لاستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج، وذلك تجسيدا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله بهذا الخصوص.

ووفاء للنهج الذي دأبت عليه الحكومة منذ تنصيبها، فإنها ستواصل الحوار مع مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وفقا لمضامين الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي الذي تم التوقيع عليه بتاريخ 30 أبريل 2022. كما ستعمل على تنزيل الاتفاقات الموقعة بهدف تحسين أجور موظفي مجموعة من القطاعات، وهو ما سيكلف الميزانية العامة للدولة نفقات إضافية تقدر بـ 4 ملايير درهم سنة 2023، أي أن مجموع الاعتمادات المخصصة لتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي برسم سنة 2023 سيبلغ حوالي 10 ملايير درهم.

3. مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية

إذا كانت الحكومة تضع ضمن أولوياتها مواجهة تداعيات الظرفية على القدرة الشرائية للمواطنين، إلى جانب المعالجة السريعة لإشكالية ندرة المياه، وتوطيد أسس الدولة الاجتماعية، فإنها حريصة في نفس الوقت على مواصلة تنزيل مختلف الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية.

وهكذا، واستكمالا لورش إصلاح منظومة العدالة، والذي يتقاطع في غاياته مع توجيهات جلالة الملك نصره الله، الرامية لتعزيز دولة الحق والقانون، وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة، ستواصل الحكومة تحديث وتطوير المنظومة القانونية المدرجة في المخطط التشريعي. هذا، إلى جانب مواصلة التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها، والأوراش المتعلقة بتأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية. وفي هذا الإطار، تولي الحكومة عناية خاصة لتنزيل التعليمات الملكية السامية لتعميم محاكم الأسرة، في كل المناطق، وتمكينها من الإمكانيات الكفيلة بالارتقاء بأدائها وتيسير مهامها.

كما ستعمل الحكومة على تسخير كافة الإمكانيات والجهود لإنجاح ورش اللاتمركز الإداري والتقدم في تنزيل الجهوية المتقدمة، باعتبارهما محورين أساسيين لتعزيز حكامة التدبير العمومي ببلادنا، وللرفع من نجاعة السياسات العمومية والتقائيتها على المستوى الترابي، مع التقليص من التفاوتات المجالية فيما يخص الاستثمارات؛ وذلك من خلال اعتماد سياسة جديدة ترتكز على إعطاء بعد ترابي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إحداث التمثيليات المشتركة وتحقيق وحدة عمل كل مصالح الدولة على المستوى الجهوي، لضمان فعالية أدائها والارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها، إلى جانب مواصلة تحويل الاختصاصات إلى المصالح اللاممركزة، وتمكينها من الموارد اللازمة لأداء مهامها.

وموازاة مع ذلك، ستعمد الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات العملية لتنزيل كافة الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة، خصوصا منها ما يتعلق بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها، لتحسين ولوج المرتفقين إلى الخدمات العمومية الأساسية. ووفق نفس المنظور، سيتم العمل على تفعيل الاستراتيجية الرقمية الجديدة التي تهدف إلى رقمنة الخدمات العمومية، وتطوير الاقتصاد الرقمي خاصة عبر تطوير الشركات الناشئة، إلى جانب تقوية التكوين وتعزيز الكفاءات في هذا المجال.

واستجابة للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، فإن الرهان قائم على الاستثمار المنتج باعتباره رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط بلادنا في القطاعات الواعدة والمنتجة لفرص الشغل للشباب، ولموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية. وقد أعطى جلالته تعليماته السامية بتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، في إطار تشاركي يجمع الحكومة بالقطاع الخاص والقطاع البنكي، وهو ما سيمكن من خلق 500 ألف منصب شغل في الفترة الممتدة بين سنتي 2022 و2026.

وفي هذا الإطار، ستحرص الحكومة على مواصلة المجهود الاستثماري للدولة، وتحفيز الاستثمار الخاص باعتباره محورا للإقلاع الاقتصادي للمملكة، وآلية ضرورية لترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية وإرساء أسس اقتصاد وطني تنافسي منصف ومستدام، في أفق عكس التوزيع الحالي للمجهود الاستثماري، من خلال الرفع من مساهمة الاستثمار الخاص، الذي لا يشكل حاليا سوى ثلث الاستثمار الإجمالي، وذلك ليبلغ الثلثين في أفق سنة 2035، وخلق نوع من التكافؤ بين الاستثمار العمومي (50%)، والاستثمار الخاص(50%) بحلول سنة 2026.

وهكذا، ستعمل الحكومة على تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، وذلك بعد أن نجحت في استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالاستثمار، عبر اخراج جميع النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار، وكذا نظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، حيث من شأن هذه النصوص مواكبة الدينامية الجيدة التي يعرفها الاستثمار الخاص ببلادنا.

ولبلوغ الأهداف الاستراتيجية لهذا الورش، فقد بادرت الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تعطي الأولوية للمشاريع المنتجة لفرص الشغل، حتى تمكن من الرفع من وقعها الاجتماعي ومن إدماج الشباب بشكل أفضل في سوق الشغل، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة للاقتصاد الوطني مستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات.

ومن هذا المنطلق، ستعمل الحكومة على تفعيل المنظومة الجديدة لدعم الاستثمار، عبر تقديم تعويضات مشتركة لدعم الاستثمار، وتعويض مجالي إضافي يروم تشجيع الاستثمار في الأقاليم الأكثر هشاشة، إلى جانب تعويض قطاعي يمنح تحفيزات بهدف إنعاش القطاعات الواعدة، ناهيك عن إجراءات الدعم الخاصة بالمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي والتدابير الأخرى للنهوض بالاستثمارات المغربية بالخارج، والتي تصب جميعها في صالح تعزيز السيادة الصناعية لبلادنا من جهة، وتحسين تمركز المغرب على الخريطة الصناعية الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

كما ستواصل الحكومة تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار" باعتباره رافعة للاستثمارات الخاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلة، إلى جانب أدواره الأخرى فيما يتعلق بالمساهمة في تمويل المقاولات في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والفلاحة والسياحة، أو المساهمة في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا المقاولات الكبرى العمومية والخاصة.

وترصيدا للمكتسبات التي حققتها بلادنا، تحت قيادة جلالة الملك نصره الله، فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية وتنافسية اقتصادنا الوطني، ستعمل الحكومة على تفعيل خارطة الطريق التي اعتمدتها لتحسين مناخ الأعمال، والتي تشمل جيلا جديدا من الإصلاحات المتعلقة بتبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية، وتحسين الولوج إلى العقار والمناطق الصناعية، وتطوير أدوات جديدة للحصول على التمويل، وتحسين الولوج إلى الطلبيات العمومية، من خلال إصلاح المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، هذا بالإضافة إلى إصلاح مدونة التجارة عبر سن أحكام جديدة لتقليص آجال الأداء. وبالموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى خلق مناخ محفز

للمبادرات المقاولاتية والابتكار، لاسيما المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار في المشاريع التي تخدم التنافسية اللوجيستيكية وفي الطاقات المتجددة ببلادنا.

ووفق نفس المنظور، ستواصل الحكومة تنزيل الاستراتيجية الطاقية التي تروم إنتاج 52% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من المصادر المتجددة بحلول سنة 2030، والتي تستهدف أربعة قطاعات مستهلكة للطاقة، تتمثل في قطاعات النقل الذي يمثل حوالي 38% من الاستهلاك النهائي للطاقة، والبناء (33%)، والصناعة (21%)، والفلاحة (8%) والإنارة العمومية (8%). كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل مخطط التجهيز الخاص بالوكالة المغربية للطاقة المستدامة، والمكتب الوطني للماء والكهرباء خلال الفترة الممتدة بين 2023 و2027، عبر إشراك القطاع الخاص بشكل أكثر نجاعة، مع مواصلة جهود نقل الطاقة الكهربائية النظيفة من جنوب المملكة إلى شمالها. وموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة دعمها المباشر للمكتب الوطني للماء والكهرباء عبر تعزيز موارده المالية، لتمكينه من الاستمرار في إنتاج الطاقة الكهربائية، وتزويد القطاعات الاقتصادية بهذه الطاقة بتكلفة تتناسب وتطلعات النموذج التنموي لبلادنا، وتراعي القدرة الشرائية للفئات الهشة من المواطنين.

ووفق نفس الرؤية، وتفعيلا للتوجيهات السامية لجلالة الملك حفظه الله، ستعمل الحكومة على الإسراع بتنزيل مشروع "عرض المغرب"، في مجال الهيدروجين الأخضر، وذلك بهدف تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والاستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين، في هذا المجال الواعد.

وبالموازاة مع استكمال تنفيذ المخطط الاستعجالي لقطاع السياحة، خاصة عبر تأهيل 800 وحدة فندقية مصنفة بغلاف مالي يناهز 2 مليار درهم والذي ساهم في تحسين مؤشراته، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية للقطاع السياحي. وفي هذا الإطار، رصدت الحكومة غلافا ماليا يقدر ب6,1 ملايير درهم بهدف استقطاب 17,5 مليون سائح في أفق سنة 2026، وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، وخلق 80 ألف فرصة شغل مباشر و120 ألف فرصة شغل غير مباشر، فضلا عن إعادة تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني.

4. تعزيز استدامة المالية العمومية

أمام التحديات التي تواجه المالية العمومية، وبالنظر إلى المجهودات المالية الكبيرة التي تكلفها مواجهة التأثيرات الظرفية الحالية من جهة، وإرساء أسس الدولة الاجتماعية موازاة مع مواصلة الإصلاحات الهيكلية من جهة أخرى، فإن الحكومة ملتزمة باتخاذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ على توازنات المالية العمومية واستدامتها، وذلك من خلال اعتمادها لمجموعة من الإصلاحات الضرورية، التي من شأنها

تحقيق هوامش مالية لمواجهة هذه التحديات، ولتمويل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله.

ويأتي إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية على رأس هذه الإصلاحات الملحة لتعزيز توازن ماليتنا العمومية واستدامتها، وذلك على وجه الخصوص من خلال اعتماد قاعدة ميزانية جديدة تروم التحكم في المديونية في مستويات مقبولة، لاسيما عبر البرمجة الميزانياتية المتعددة السنوات، إضافة إلى توسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو من إعانات من الدولة.

كما ستواصل الحكومة خلال سنة 2024، التنزيل الفعلي للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي، عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل تحقيق العدالة الضريبية، ووضع نظام ضريبي مستقر، مبسط وشفاف يوفر الرؤية للمستثمرين، ولكل الفاعلين. وفي هذا الإطار، ستعطى الأولوية خلال سنة 2024، لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وإدماج القطاع غير المهيكل.

وموازاة مع ذلك ستعمل الحكومة على تطوير التمويلات المبتكرة، وعلى مواصلة مجهوداتها الرامية إلى عقلنة تدبير المحفظة العمومية، عبر تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، بغية تعزيز مثالية الدولة وعقلنة تدبيرها، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها والرفع من مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن مساهمتها في الميزانية العامة للدولة.

وبشكل عام، ستحرص الحكومة خلال سنة 2024 والسنوات اللاحقة، على التقليص التدريجي من عجز الميزانية، بما يمكن من وضع ماليتنا العمومية في مسار تقليص حجم المديونية، وتعزيز التوازن المالي، واستعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

وهكذا، وتفعيلا للأولويات التي تم تفصيلها أعلاه، من المتوقع تحقيق معدل نمو يناهز 3.7% سنة 2024 مقابل 3.4% سنة 2023، مع مواصلة تقليص عجز الميزانية إلى 4% سنة 2024 مقابل 4.5% المتوقعة نهاية السنة الحالية.

وبناء على كل ما سبق، يتعين عليكم التقيد بإعداد مقترحاتكم برسم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024، حسب الأولويات المحددة أعلاه، مع الالتزام بضبط النفقات وفقا للتوجيهات التالية:

- فيما يتعلق بنفقات الموظفين:

- حصر المقترحات في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها، وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف. وأدعوكم في هذا الإطار إلى العمل على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، خاصة من خلال التكوين، والتوزيع المتوازن على المستويين المركزي والجهوي.

▪ فيما يخص نفقات التسيير:

ينبغي الحرص على التدبير الأمثل لهذه النفقات من خلال:

- ترشيد استعمال المياه، وتقليص نفقات استهلاك الكهرباء، عبر الحرص على استعمال الطاقات المتجددة، إلى جانب عقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات؛
- عدم مراكمة المتأخرات وإعطاء الأولوية لتصفيتها، خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء، المستحقة فعليا لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء؛
- التقليص لأقصى حد من نفقات النقل، والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة، وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، وكذا نفقات الدراسات.

▪ فيما يرتبط بنفقات الاستثمار:

يتعين التقيد بالتوجهات التالية:

- إعطاء الأولوية لبرمجة المشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو التي تندرج في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالته حفظه الله، أو تلك المبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، هذا مع الحرص على تسريع وتيرة المشاريع طور الإنجاز؛
- الحرص على التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار، قبل برمجة أي مشروع جديد، وذلك مع احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛
- التقليص إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة المقرات الإدارية.

وينبغي التأكيد على أن هذه التوجهات تسري كذلك على المقترحات الخاصة بميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة، والمؤسسات العمومية. وينبغي عقلنة الإعانات المبرمجة لفائدة هذه الميزانيات، من خلال إعطاء الأولوية لتغطية النفقات الخاصة بالموظفين والمشاريع المرتبطة بتنزيل الأولويات المحددة أعلاه، وذلك في إطار التوزان مع الموارد الذاتية.

من خلال التدابير والتوجهات الواردة أعلاه، وبناء على الأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2024، فقد تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم أو مؤسستكم، والتي تهم

نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار، كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة. لذا فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قبل 31 غشت 2023 على أقصى تقدير.

وستجدون رفقته، الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة، التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024.

كما أدعوكم للعمل على موافاة مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، وفي أقرب الآجال، بالوثائق والمعطيات والبيانات الضرورية لتمكينها من إنجاز التقارير والمذكرات المرفقة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2024.

وختاما، أود أن أؤكد لكم على ضرورة التقيد بالأولويات والتوجهات والآجال المذكورة أعلاه، حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024، وتقديمه للبرلمان داخل الآجال الدستورية والقانونية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

عزيز أخنوش